

الشركة العربية
للإعلام العلمي
(شعاع)

القاهرة

ج.م.ع

للمشتركين فقط

smadi@edara.com



كانون أول
ديسمبر (2007 م)
ذو القعدة (1428 هـ)

السنة الخامسة عشرة

العدد الثالث والعشرون

العدد 359

www.edara.com

رئيس التحرير: نسيم الصمادي

كيف تتنافس الدول

الاستراتيجيات والمؤسسات والحكومات في الاقتصاد العالمي

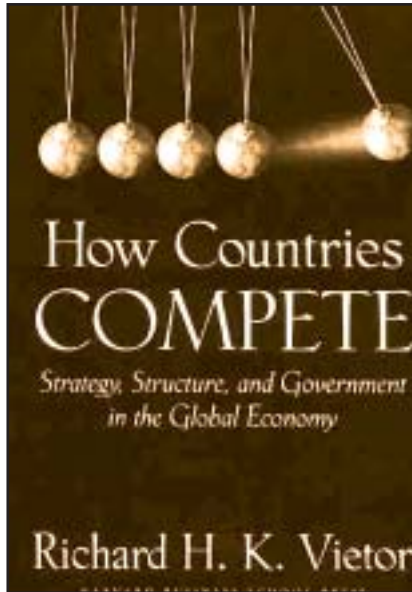
تأليف: ريتشارد فيتور

وتعني "المنافسة" تسابق الدول للحصول على حصة في سوق الاقتصاد العالمي، والتباري مع الاستثمارات الأجنبية ومبيعات التصدير عبر استثماراتها الخاصة. ويبلغ حجم الاقتصاد العالمي حالياً نحو 44 تريليون دولار. وفيما ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة صحية للغاية منذ نهاية أربعينيات القرن الماضي، أصبحت الصادرات تنمو بمعدل أسرع مرتين، مما أدى إلى زيادة الاستهلاك في الدول المتقدمة، وازدهار الاستثمار في الدول النامية. وبناء عليه، تتسابق الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية والخبرات الإدارية، وتسعى للحصول على التكنولوجيا الحديثة، وتأمين منافذ التوزيع. والهدف النهائي من هذه المنافسة هو تحقيق التقدم الاقتصادي

الذي يسهل محاربة الفقر، وتعمير المدن، ورفع مستوى المعيشة، وخلق فرص عمل جديدة.

الحكومات في مواجهة الشركات

عادة ما يبغض رجال الأعمال الحكومات، ويعتقدون أنها بلا فائدة، ولكنهم في الوقت نفسه يلقون على عاقتها بمسؤوليات كثيرة - مثل الإسكان، والتعليم، والصحة،



غالباً ما يتطرق رجال السياسة والاقتصاد إلى ما يتعين على دولهم فعله للمنافسة بفعالية في معترك الاقتصاد العالمي. ولكن ما معنى المنافسة على مستوى الدول؟ وكيف يمكن لبلد ما أن يخوضها بنجاح؟

تستحدث الدول استراتيجيات للحصول على أكبر مكاسب عند التنافس على حصة أكبر في الاقتصاد العالمي، والتكنولوجيا الحديثة، والأيدي العاملة الماهرة، والاستثمارات التي تساعد على رفع مستوى المعيشة. وهذه الاستراتيجيات الحكومية قد تدفع أو تمنع الجهود المبذولة للنمو

الاقتصادي؛ فالتنافس هو أحد نتائج العولمة التي جعلت جميع الدول تتبارى على التطور والنمو.

وفي هذه البيئة التنافسية، توفر الحكومات مميزات متنوعة للشركات العملاقة مثل نسب الفائدة المنخفضة، والحفاظ على حقوق الملكية، وتجنب التعقيدات الإدارية، وتوفير عمالة ماهرة تتماشى مع متطلبات سوق العمل، وتخفيض معدل التضخم، وبناء سوق محلية متطورة.

تحذير: تنفق "شعاع" الكثير على منتجاتها لتصل إلى مشتركيها، وهي لا ولن تسامح كل من نسخ، أو ساهم في نسخ، أو سلم،

أو استلم عملاً منسوخاً دون علمها. ولأن أكل الحقوق حرام، ولأن الأمم لا تتقدم بدون معاملة حقوق الملكية باحترام، فإننا

نحتفظ بحقوقنا كاملة، ونتوقع الالتزام من كل العملاء والقراء الكرام.

تؤثر فيها. وفي عالم المال والأعمال، الطبيعة الاقتصادية تعني السوق. ويعد المورد الثقافي للبلد، ودرجة الفساد الإداري، والمورد الطبيعية، والتعليم، وتوزيع الدخل، والأمن من أهم العوامل التي تؤثر في السوق.

الاستراتيجية

تتراوح أهداف الاقتصاد القومي بين غايات عامة ومطلقة - مثل النمو الاقتصادي أو الاستقرار السياسي - وبين غايات محددة بدقة. وجاءت الأهداف الرئيسية للثورة الاقتصادية التي قام بها الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريجان" عام 1981 كالتالي:

- * خفض معدلات التضخم؛
- * إعادة تحفيز الاقتصاد على النمو؛
- * تقليص دور الحكومة؛
- * تعزيز الأمن القومي.

وتحتاج الحكومات إلى تبني سياسات معينة لتحقيق هذه الأهداف، أو على الأقل تبني موقف ما فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي والموازنة العامة للدولة التي إما أن يكون بها فائض، أو عجز، أو تحقق التوازن بين المصروفات والعوائد عبر تقليص الإنفاق أو زيادته فيما يتعلق ببعض الأنشطة التي تؤثر على إجمالي الناتج المحلي. ويمكن أيضا تحقيقها عن طريق تطبيقات مختلفة للأنظمة الضريبية.

السياسة المالية

يتيح البنك المركزي في كل الدول المجال لضخ الأموال بنسب معينة. ويحقق هذا البنك النمو من خلال عدة وسائل مثل معدلات الفائدة، ومحددات الاحتياطي النقدي، ومعاملات السوق المفتوحة مثل شراء وبيع صكوك الخزانة للمواطنين. تهدف السياسة المالية إلى ضخ أموال كافية لتمويل النمو الاقتصادي المطلوب دون حدوث تضخم، وتأمين احتياطي نقدي كاف من العملة الصعبة. وعادة ما تطبق الدول التي تدير عملاتها عددا من وسائل التحكم في حسابات رأس المال، أي دخول رأس المال إلى البلاد وخروجه منها.

سياسة التجارة

يعد استخدام التعريفات الجمركية، وسياسة الحصص "الكوتا"، والاتفاقيات أقتننة لحركة التجارة (مثل اتفاقية تقييد الصادرات التي تحدد كم السلع التي يمكن تصديرها خارج البلاد في فترة زمنية معينة) هي أكثر الوسائل شيوعا لتنظيم حركة رأس المال. وكانت معظم البلاد حتى وقت قريب تفرض ضرائب تتراوح ما بين 100٪ و200٪ من السعر الأصلي

على الواردات، ولكن هذه النسب انخفضت بشدة لتصل إلى ما يتراوح بين 2٪ و30٪. وهناك دول تفرض ضرائب على الصادرات أيضا، ولكن هذا النظام ليس شائعا.

والبحث العلمي، والدفاع عن الحدود - وليس فقط السياسات المالية التي تؤثر مباشرة على أعمالهم. وعلى الرغم من أن الحكومة تنفق سنويا مليارات الدولارات للاضطلاع بتلك المسؤوليات وتوفير هذه الخدمات، فإن كثيرا من رجال الأعمال بل والموظفين الحكوميين والمتعلمين من أبناء الشعب - على الرغم من رغبتهم في المعرفة - لا يدرون شيئا عن الاقتصاد العالمي. يقرأ الجميع عن النمو الاقتصادي في الصين، وتوكيل أجزاء من الاستثمارات للهند، وحكم "فلاديمير بوتين" في روسيا، ومرض نقص المناعة المكتسبة "الإيدز" في جنوب أفريقيا، ولكن لا أحد يستطيع قراءة ما بين السطور أو فهم الدور الذي تلعبه الحكومات في هذه الظواهر. ولا يوجد مكان في العالم يتمتع مواطنوه بدرجة عالية من الوعي بالاقتصاد العالمي بحيث يمكنهم التأثير في استراتيجيات حكوماتهم فيما يتعلق بالمنافسة الدولية. لن تجدهم في الصين، أو روسيا، أو جنوب أفريقيا، وحتما لن تعثر عليهم في الولايات المتحدة الأمريكية (قد يكون مواطنو سنغافورة هم الأكثر تأثرا)، والسبب في ذلك هو نقص المعرفة.

تستفيد الشركات من الأنظمة الاقتصادية القوية والأسواق النامية، وتتفجع من كون معدل زيادة الرواتب أقل من معدلات زيادة الإنتاج، ومن توافر الأيدي العاملة المتعلمة وقوانين العمل الليبرالية. كما تستفيد الشركات أيضا من نسب الفائدة المنخفضة، وعدم وجود عوائق بيروقراطية، والحاجة إلى أسعار صرف جيدة، وضمان حقوق الملكية، وتوزيع الدخل بشكل عادل، وبيئة حكومية خالية من الفساد والتعقيدات. ولن تستطيع هذه الشركات الاستثمار إلا في ظل سياسات اقتصادية تتحكم في معدل التضخم وتضمن النمو طويل الأجل. إذن فالحكومات توفر لرجال الأعمال - عبر سياساتها الاقتصادية - المناخ الذي يحتاجونه للاستثمار.

استراتيجية النمو ومؤسساته

لكل دولة استراتيجيتها للنمو الاقتصادي. قد تكون هذه الاستراتيجية واضحة، ومصاغة بدقة، ومطروحة للدراسة والنقاش على طاولة مسؤولي الدولة رفيعي المستوى؛ وقد تكون هذه الاستراتيجية ضمنية تتناول الأهداف النهائية للنمو أكثر من كونها سياسات واضحة وصارمة. بيد أن الاستراتيجيات وحدها ليست كافية، فالدول تحتاج أيضا إلى هيكل مؤسسي يضطلع بتنفيذ هذه الاستراتيجيات. وإذا لم تكن هذه المؤسسات قادرة على تطبيق الاستراتيجيات الموضوعية، ستكون النتيجة ببطء معدلات النمو الاقتصادي أو عدم تحقيقه من الأساس. وينبغي أن تتلائم الاستراتيجية والهيكل المؤسسي مع الطبيعة الاقتصادية للدولة، والعوامل الداخلية والخارجية التي

الاستخدام الفعال للموارد

لا يحتاج النمو الاقتصادي إلى المهارات البشرية ورؤوس الأموال فحسب، وإنما يحتاج أيضا إلى إدارتها بفعالية كي تنتج؛ فالإنتاجية هي عنصر حيوي للغاية في النمو الاقتصادي. لذا ينبغي استخدام العمالة، والمورد الطبيعية، والتكنولوجية بشكل مجد وفعال كي لا تهدر رؤوس الأموال.

الاستثمار الأجنبي المباشر

هو أداة أخرى لتطبيق سياسة الدولة؛ حيث تفرض الدول بعض القوانين لمنع بيع أصول الشركات المحلية إلى كيانات أجنبية وحمايتها من المنافسة مع هذه الكيانات. وفيما كان الاستيراد أسلوباً شائعاً للتنمية الاقتصادية، كانت بلدان مثل المكسيك والهند تمنع الاستثمار الأجنبي المباشر صورياً. إلا أن معظم الدول خفت القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، متبعة في سبيل ذلك استراتيجيات أثبتت نجاحاً في دول مثل سنغافورة، والصين، وكندا. وباتت الدول تشجع الاستثمار الأجنبي عبر تقديم إعفاءات ضريبية، وإنشاء مدن صناعية على غرار ما حدث في الصين ودبي.

التخصّص

هي سياسة تطبقها الدول التي تسعى إلى نقل ملكية جزء من أصولها إلى كيانات أو شركات خاصة. بدأت هذه السياسة في سبعينيات القرن الماضي، ولا تزال مستمرة إلى الآن. وبما أن بيع كامل أصول المشروعات المملوكة للدولة أمر غير مستساغ سياسياً، تلجأ الحكومات إلى بيع أسهم من هذه المشاريع إلى شركات خاصة، وتحتفظ لنفسها إما بأغلبية الأسهم أو بنسبة أقل من 50٪ منها.

الضوابط الاقتصادية

توضع هذه الضوابط عادة لتصحيح خطأ اقتصادي - كالاحتكار، أو الإهمال في اتخاذ التدابير الوقائية، أو النتائج السلبية غير المتوقعة لقرار ما - كان له تأثير كبير على التنمية. وتطبق الضوابط الاقتصادية على صناعات مثل النقل، والطاقة، والاتصالات، والخدمات المالية. وقد تصل هذه القطاعات مجتمعة إلى 25٪ من حجم الاقتصاد، مما يزيد من تأثيرها على البنية الأساسية للأداء الاقتصادي.

الاستراتيجيات والمؤسسات

لا قيمة للاستراتيجيات إذا كانت بلا مؤسسات تنفذها على أرض الواقع، وهذا المبدأ ينطبق على الدول بالقدر نفسه الذي ينطبق فيه على المؤسسات. فوضع الاستراتيجية أسهل بكثير من إنشاء مؤسسة تعمل على تنفيذها. وهناك العديد من العوامل التي تؤثر بشدة في طبيعة هيكل تلك المؤسسة، والتي تختلف من دولة إلى أخرى

الهيكل الاقتصادي

يختلف باختلاف نسب الاستهلاك، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، وحركة التجارة في الدولة. فعلى سبيل المثال، يقتطع الاستهلاك 70٪ من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة

الأمريكية. ولكن في سنغافورة، لا يبلغ الاستهلاك سوى 42٪ من الهيكل الاقتصادي، في حين تصل حركة التجارة من صادرات وواردات إلى أكثر من 300٪ من الناتج المحلي. أما في أوروبا، فيشكل الإنفاق الحكومي ما بين 40٪ و50٪ من إجمالي الناتج المحلي. وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، يتباين الهيكل الاقتصادي بشدة إذا ما قيس بمعايير الملكية العامة مقارنة بالملكية الخاصة، أو الدخول المركزة مقارنة بالدخول الموزعة، أو البيئة الصناعية مقارنة بالبيئة الزراعية أو الخدمية.

الهيكل المؤسسي

هو أحد أهم العوامل الدافعة للنمو الاقتصادي، ويحتاج إلى مؤسسات مثل البنوك، والمحاكم، والشرطة، والجيش. فعندما انهارت هذه المؤسسات في روسيا في التسعينيات، أدى ذلك إلى فشل الحكومة في الالتزام بأبسط مسؤولياتها. ولكن هذه المؤسسات ليست الوحيدة التي يحتاجها النمو الاقتصادي، فهناك أيضاً القواعد المنظمة للعمالة، وأنظمة الادخار، وطبيعة البيروقراطية الحكومية، والفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والفصل أيضاً بين مهام وسلطات الحكومات الفيدرالية والولايات. وقد وفر برنامج حكومي في سنغافورة - على سبيل المثال - معدلاً عالياً للادخار، استطاع من خلاله تمويل الاستثمارات المحلية، وتمويل الضمان الاجتماعي، وتغطية نفقات التأمين الصحي، وتكاليف العلاج. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فلديها أقل معدلات ادخار في العالم بسبب عدم امتلاكها لبرنامج مماثل.

استثمار الموارد

ينبغي على كل دولة تحديد خياراتها فيما يتعلق بكيفية استثمار مواردها النادرة - مثل الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية - وتطويرها لصالح عملية النمو الاقتصادي. وإذا أرادت الدول تحقيق النمو، فلا بد لها من العمل على تنمية تلك الموارد واستخدامها بالأسلوب الأمثل.

فإذا تناولنا الموارد الطبيعية - على سبيل المثال - فهناك دول تتمتع بمساحات شاسعة من الأراضي الخصبة، والكثير من مصادر الطاقة، والمواد الخام؛ فينبغي عليها تنمية هذه الموارد مع مراعاة الحفاظ على البيئة، وعدم تعريض عناصر الاقتصاد الأخرى إلى الخسارة. ففي الصين، هناك مساحة محدودة من الأراضي المزروعة بما يكفي لنحو مليار شخص. ولكن في حال تجريد هذه المساحة الصغيرة من الأشجار، أو زيادة خصوبة الأرض بما يزيد عن المعدل الطبيعي، أو تركها تتآكل بفعل عوامل الطبيعة، فسيؤثر ذلك على مستقبل البلد. مثال آخر، اعتمدت الصين بشدة على مخزونها من

المنافسة الدولية

هي واحدة من أهم الوسائل لفرض الفعالية. فالدول التي تخوض معترك التنافس الدولي تحصل في النهاية على إحدى نتيجتين: إما الاستخدام الكفء لمواردها، أو الفشل. فلولا المنافسة الأجنبية لما سعت إيطاليا لتطوير صناعة المركبات إقليمياً. والمنافسة أيضاً هي التي دفعت شركة "بي إم دبليو" إلى تصنيع سيارات للتصدير في جنوب أفريقيا، مما عاد بالفائدة على الشركة والدولة معاً.

بريطانيا عن الصناعات الثقيلة - مثل استخراج الفحم، وصناعة السيارات - واعتمدت على الموارد الفكرية، وتقديم خدمات مالية ومصرفية متميزة. أما سنغافورة فقد شيدت أرضا اصطناعية، وبنّت عليها مجمعات بتروكيميائية، وتعول الآن على تطوير التكنولوجيا الحيوية، وهي صناعة تعتمد - في المقام الأول - على الإسهامات الفكرية.

تطوير الموارد البشرية

التطوير الكمي والكيفي للموارد البشرية له تأثير كبير على التقدم الاقتصادي. ففي الصين، كان للكم الكبير من العمالة غير الماهرة تأثير سلبي على الأجور. واضطرت ألمانيا خلال الثمانينيات - وسنغافورة في وقت قريب - إلى استيراد العمالة من الخارج حتى تحافظ على النمو الاقتصادي. وبسبب انخفاض معدلات المواليد، ستواجه اليابان وإيطاليا المشكلة ذاتها في المستقبل القريب. ولكن تبقى الجودة هي التحدي الأكبر في تطوير الموارد البشرية، وهنا يبرز التعليم كأهم ميزة في العمالة الماهرة. وعادة ما تتمتع الدول ذات النظم التعليمية الفعالة بمعدلات أعلى من النمو الاقتصادي. فاليابان تحظى بعمالة متعلمة وماهرة منذ أمد طويل بفضل جودة نظام التعليم الأساسي والثانوي لديها. أما في فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية - حيث توجد نظم أكثر تطورا في التعليم الجامعي - فقد تحققت قفزات علمية مبهرة أدت إلى ابتكار صناعات جديدة، فيما ساهمت علوم الهندسة المتطورة في التقدم الاقتصادي لألمانيا وإيطاليا حيث توجد المدارس المهنية وأنظمة تعليم الحرف اليدوية. وقد تكون الهند أفضل نموذج لتأكيد دور الموارد البشرية المتعلمة في دفع عجلة التقدم الاقتصادي. فمن خلال شبكة كبيرة من الجامعات ومئات الكليات، تُقدم الهند لسوق العمل أكثر من خمسة ملايين خريج جامعي كل عام يتمتعون بمهارات كبيرة في عالم البرمجة الذي أطلق شرارة البدء للثورة الهندية في مجال تكنولوجيا المعلومات. ويساهم الخريجون الذين لا يعملون في البرمجة في سوق الخدمات الخاصة مثل مراكز الاتصالات، وحسابات الضرائب، ومعاملات بطاقات الائتمان، وهي الخدمات التي تقدمها الهند إلى دول أخرى.

الفحم لتشغيل مشروعاتها الصناعية والمرافق الكهربائية، ولكنها في المقابل لم تنفق ما يكفي للحفاظ على البيئة، ما أدى إلى مشاكل صحية وبيئية خطيرة.

تتمتع المملكة العربية السعودية بغزارة في إنتاج البترول منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وبلغ إنتاجها اليومي في عام 2004 نحو عشرة ملايين برميل، مع احتياطي يقدر بنحو 259 مليار برميل. ولكن هل أعانت هذه الموارد عملية النمو الاقتصادي؟ في عام 1983، بلغ إجمالي الناتج المحلي 18 ألف دولار. ولكن هذا الرقم انخفض إلى أكثر من النصف منذ ذلك الحين لأن معدل النمو البالغ 7.18 سنويا لم يُجارِ التزايد السكاني السريع الذي بلغ 3.2٪.

تحظى جنوب أفريقيا أيضا بثروات طبيعية وفيرة جعلت اقتصادها يعتمد كلياً على صادرات المواد الخام. ولكنها عانت أيضا من "المرض الهولندي" في بداية الثمانينيات ("المرض الهولندي" هو مفهوم اقتصادي يقول بأن هناك علاقة عكسية بين الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية والتقدم في قطاع الصناعة. سُمي هكذا لوصف حالة الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي (1900 - 1950) بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيث هجع للترف والراحة، واستمر الإنفاق الاستهلاكي الباذخ، فكان أن دفع ضريبة هذه الحالة ولكن بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج. فذهبت تسمية هذه الحالة في التاريخ الاقتصادي بـ "المرض الهولندي"). وارتفع سعر صرف الراند الجنوب أفريقي نتيجة ارتفاع أسعار الذهب، وزادت قيمة العملة بشكل مبالغ فيه، وقوّضت فرص المنافسة، وتقلصت مساهمات صادرات المواد الخام في إجمالي الناتج المحلي لجنوب أفريقيا. ولكن المواطنين لا يزالون يطمحون إلى القيام بعمليات تجميل في بلدهم.

إلا أن دولاً أخرى مثل بريطانيا وسنغافورة تعاني قصورا في الموارد الطبيعية، فهما جزيرتان ومساحة الأراضي فيهما ضئيلة نسبيا، لذا عملتا على تطوير استراتيجيات جديدة تعوضهما عن نقص الموارد الطبيعية. وتخلت

المنافسة المحلية

هي أحد مصادر تحقيق الكفاءة المطلوبة في إدارة الموارد؛ إذ تتمتع دول كثيرة - على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية - بأسواق يبلغ فيها التنافس أشده بين الشركات المحلية. فأمريكا لا يكاد يوجد بها شركات مملوكة للدولة، وتعمل المؤسسات فيها وفقا لقواعد تمنع الاحتكار منذ الثمانينيات. لذلك يضع الصمود في هذه السوق ضغوطا كبيرة على الشركات كي تبتكر، وتضغط نفقاتها، وتوسع استثماراتها، وتعطي ميزات تنافسية لعملائها. وكانت كندا أيضا ناجحة لفترة من الوقت في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية - لا سيما الأمريكية - في قطاعات التعدين. وبدأ الاقتصاد المكسيكي ينتعش باستثمارات أجنبية أغلبها أيضا من الولايات المتحدة بفضل اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية التي قضت على كثير من عوائق التبادل التجاري. ولكن تبقى الصين صاحبة أكبر قصة نجاح في الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فمنذ افتتاح أربع مناطق اقتصادية خاصة في عام 1978، تكالب الاستثمار الأجنبي على الصين حتى بلغ ما يقرب من 500 مليار دولار في عام 2005. وحققت الصين هذا النجاح عبر إعطاء أجور بسيطة مصحوبة بإعفاءات ضريبية وعود بسوق محلية مزدهرة. وفي الفترة الأخيرة، دخلت الصين المنافسة بمجمع علمي وتكنولوجي ضخم أطلقت عليه اسم "مناطق التطوير الاقتصادية والتكنولوجية"، وبدأت في إنفاق مزيد من الأموال على مشروعات تكنولوجية جديدة.

المعرفة من الخبرات والاستثمارات الأجنبية، وتعد الصين المثال الأبرز في هذا الصدد.

الاستدانة من البنوك المحلية

يميل الآسيويون إلى الادخار. وهم يبتاعون المساكن كنوع من ادخار أموالهم بدلا من إنفاقها على الاستهلاك حتى يضمنوا حياة كريمة في شيخوختهم، ويساعدوا أولادهم على بناء مستقبل مشرق. وتحظى حصة كبيرة من مدخرات المساكن في اليابان بإعفاءات ضريبية مثلها مثل فوائد رأس المال؛ بينما يتطلب الرهن العقاري تسديد حوالي 40% مقدما، مما يجبر الشباب الراغبين في امتلاك المساكن مستقبلا على ادخار جزء كبير من دخلهم لسنوات. أما في سنغافورة، فيجبر صندوق الضمان الاجتماعي الموظفين على ادخار 50% من إجمالي دخلهم

ويمكن أن تتطور الموارد البشرية أيضا بالتعلم من سوق العمل. فقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر لآلاف الشركات الأجنبية في الصين إلى انتقال التكنولوجيا، والمعرفة، والمهارات الإدارية إلى آلاف العمال الصينيين الذين لم يكن أمامهم وسائل أخرى للتعلم.

الموارد التكنولوجية

مثلما تعد المؤسسات التعليمية مصدرا مهما للتكنولوجيا، فمعامل الأبحاث لا تقل عنها أهمية. فمثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية استطاعت تطوير تكنولوجيا خاصة بها عن طريق معاهد علمية قوية منها مكتب براءات الاختراع. وتختار دول أخرى مثل اليابان شراء تكنولوجيا موجودة بالفعل ثم العمل على تطويرها إلى أن أصبحت على رأس الدول المبتكرة للتكنولوجيا. وهناك أيضا نوع ثالث من الدول التي تحاول اكتساب

دور الحكومة

تلعب الحكومات دورا بالغ الحساسية في النمو الاقتصادي. ومع الاعتراف بأن عدد الحكومات التي أعاققت التقدم أكثر من تلك التي ساعدته، وأن سلطة الحكومة يُساء استخدامها في أحيان كثيرة، فلا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي بدون وجود حكومة رشيدة. وينبغي على الحكومة القيام ببعض الأدوار لمساعدة هذا النمو، مثل:

أولا: المسؤولية عن الأمن

لا تزدهر الأسواق إلا في ظل الأمن المحلي والدولي، لأن الجريمة تؤثر على معاملات السوق. وكما يفتقر الشارع إلى الأمان بسبب الجريمة الفردية، تُخرب الجريمة المنظمة قطاعات كاملة من التجارة. ففي جنوب أفريقيا، بلغت الجريمة الفردية في بعض المدن درجات خطيرة أجبرت المستثمرين الأجانب على أن يلوذوا بالفرار؛ وهو ما حدث في روسيا أيضا إبان التسعينيات عندما فشلت الحكومة في فرض سيادة القانون.

ثانيا: المسؤولية عن احترام التعاقدات

حماية حقوق الملكية وفرض القانون من أهم مسؤوليات الحكومة. وتحتاج الدول إلى نظام قانوني يثق به الأفراد والمؤسسات ليحسم المنازعات التجارية. فالأسواق لا يمكن لها العمل والازدهار في بلاد لا تحترم فيها حقوق الملكية. وتحتاج الدول أيضا إلى نظام فعال لجمع الضرائب، مثلما تحتاج أيضا إلى نظام قضائي قوي، ونظام بنكي متماسك يحمي نقود المستثمرين، وعلاقات قانونية واضحة بين سلطات الدولة.

ثالثا: التصدي للمخاطر الاقتصادية

فيما تستطيع الأسواق امتصاص الآثار السلبية للمخاطر المعتادة عبر أنظمة التأمين، ينبغي على الحكومة التصدي للمخاطر الأكبر. استطاعت الحكومات وحدها التصدي لمخاطر الاندماجات في القرن الثامن عشر؛ كما استطاعت في القرن العشرين وضع ضوابط الحفاظ على البيئة، والتأمين الصحي، واستخدام المنشآت النووية، وإعانة (أي معاش) البطالة، والمعاشات بوجه عام.

رابعا: إدارة الاقتصاد الكلي عبر السياسات المالية

لن يتم التبادل التجاري ولن تعمل الأسواق دون وجود قناة مصرفية تكون أهلا للثقة. فالنمو الاقتصادي توقف تماما في البرازيل والأرجنتين عندما أدى التضخم إلى تدمير قيمة النقود. وعندما انهار النظام المصرفي في روسيا مع سقوط الاتحاد السوفييتي، استبدلت المقايضة بالتجارة حتى استعادت النقود شرعيتها.

خامسا: تطبيق سياسة صناعية

تفرض معظم الحكومات تعريفات جمركية للتحكم في حركة التجارة وضبط الاستثمار الأجنبي والمنافسة الخارجية، وتخصص إعانات مالية لمساعدة بعض الشركات أو الصناعات المتعثرة. وعندما تطبق هذه الإجراءات بفعالية، فإنها تتطور لتصبح سياسة صناعية مفيدة. ولكن في أغلب الأحيان تسبب هذه الممارسات صراعات داخلية، وتضعف الإنتاجية، وتؤدي إلى توزيع غير عادل للدخل.

اللاتينية وصحراء أفريقيا إلى الاقتراض من الخارج؛ فحصلت المكسيك على قروض كثيرة للاستثمار في صناعات البترول، فيما اقترضت البرازيل لتمويل واردات البترول. وازدادت دائرة الاقتراض اتساعاً مع أزمة البترول الثانية التي نتجت عن الثورة الإيرانية، وهنا بدأت الدول في الاقتراض لتمويل الإنفاق الحكومي. ولكن في الفترة من 1982 و1988، فشلت 37 دولة - أولها المكسيك - في تسديد أقساط ديونها. وأجبرت أزمة الدين البنك الدولي على لعب دور أكبر في الاقتراض الخارجي. ووافق البنك الدولي على مساعدة هذه الدول على سداد وجدولة ديونها مشروطاً في المقابل قيامها بإصلاحات اقتصادية وسياسية. وعلى الرغم من هذه الجهود، ظهر عدد آخر من أزمات الدين التي بدأت بما يطلق عليه "أزمة التكيلا" في المكسيك في 1994، والأزمة الآسيوية 1997-1998، وإفلاس روسيا في عام 1999، ثم انهيار الأرجنتين في عام 2001.

ومع هذه الأزمات المتتالية، أضحت الاقتراض الخارجي اتجاهاً غير مستساغ لتمويل النمو الاقتصادي، وركزت الدول جهودها على التمويل الداخلي والمضاربة في البورصات الأجنبية كحلين بديلين.

أدوار الحكومة الأساسية

تضطلع الحكومة بتسعة أدوار رئيسية في عملية النمو الاقتصادي. ولكن ينبغي أن تؤخذ درجة التجانس بين هذه الأدوار في المنظومة الاستراتيجية بعين الاعتبار، لأن هذا هو الفيصل في نجاحها وفعاليتها:

1- حماية حقوق الملكية

حقوق الملكية أمر في غاية الأهمية للنمو الاقتصادي. فإذا كانت الدولة غير قادرة على حماية حقوق الملكية، وكفالة الحق في بيعها وشرائها، فالسوق سيتطور بمعدلات بطيئة على أفضل تقدير. جدير بالذكر أن عدم ضمان حقوق الملكية، وعدم وجود نظام قانوني صارم يفرض الالتزام التعاقدية في الصين قبل 1983 وفي روسيا إبان التسعينيات جعل من نمو الأسواق أمراً مستحيلاً. فالأسواق لا تزدهر وتساوم في النمو الاقتصادي إلا إذا عملت في إطار قانوني توفره الدولة وتحميه.

2- الادخار والاستثمار

لا يحدث النمو الاقتصادي إلا في الدول التي تستطيع الادخار والاستثمار كما يحدث في الصين، واليابان، وسنغافورة. أما الدول التي لا تستثمر في الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال، فلن تستطيع الصمود طويلاً كما هو الحال في المكسيك، والهند، والدول العربية، وجنوب أفريقيا. فهذه الدول تعاني من نسبة ضعيفة من الاستثمارات التي تبلغ نصف مئيلاتها في الصين وسنغافورة. والمدخل إلى الادخار قد يكون سياسة أو مؤسسة أو موروث ثقافي يحفز على السلوك الادخاري. ويمثل برنامج الادخار الذي فرضته الحكومة

- وهي النسبة التي يدفعها الموظف وصاحب العمل مناصفة - ويتم تسديدها قبل دفع ضريبة الدخل.

يتضح مما سبق أن الهيكل المؤسسي أمر مهم للنمو الاقتصادي. فإذا كانت البورصة ضعيفة (كما هو الحال في اليابان)، أو غير موجودة أصلاً (كما في الصين)، أو إذا كانت السيطرة على رأس المال تمنع الاستثمارات الأجنبية، تتجه المدخرات إلى البنوك الوطنية حتى وإن كانت تقدم نسبة فائدة ضئيلة. ومع وجود عدد قليل من البنوك ذات الفروع العديدة المنتشرة في أنحاء البلاد، يمكن أن توجه الحكومة هذه المدخرات إلى البنوك، ومن ثم تمويل البنوك الشركات والمشروعات الاقتصادية عن طريق القروض.

البورصة المحلية

هي الوسيلة الثانية لاستثمار رأس المال. طورت الولايات المتحدة الأمريكية منذ زمن بعيد البورصة المحلية وجعلت التداول فيها متاحاً للجميع عبر البنوك الاستثمارية، وخدمات السمسرة المخفضة، والتداول الإلكتروني عبر الإنترنت. وبالتضافر مع سوق المال المنتعش، بات تمويل المشروعات الاقتصادية من خلال البورصة في أمريكا أسهل منه في أية دولة أخرى. ووفرت المدخرات الأجنبية والمحلية رأس مال كاف لهذه الأسواق حتى بدأت مساهمات المدخرات المحلية في التراجع مؤخراً.

الاستثمار الأجنبي المباشر

يصب الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في صالح الدول المتقدمة. ولكن مع بداية الثمانينيات، أصبح تدفق الاستثمار الأجنبي يسير نحو الدول النامية، خاصة مع اتجاه هذه الدول إلى الخصخصة وفتح الباب للملكية الأجنبية. وتعد كندا وسنغافورة من أبرز الأمثلة على هذا التوجه. فحتى بداية السبعينيات، كانت معظم استثمارات رأس المال الكندي تأتي من الولايات المتحدة، كما اجتذبت سنغافورة الاستثمارات الأجنبية من خلال مئات خطوط التجميع والتركييب والمنشآت البتروكيميائية في الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات.

أما الصين، فكانت في أمس الحاجة إلى النقود مما جعلها تتبنى استراتيجية ثنائية للتمويل من المدخرات المحلية والقروض البنكية من جانب، والاستثمار الأجنبي المباشر من جانب آخر. واجتذبت الصين من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة استثمارات أجنبية بلغت نحو 60 بليون دولار في عام 2005. منحت هذه الاستراتيجية - التي جمعت بين أسلوب تمويل - رفاهية إنفاق جزء من رأس المال على المؤسسات والبنوك الحكومية المتعثرة، مع الحفاظ على معدل استثمار بلغ 39٪، إضافة إلى وجود فائض في الموازنة.

التمويل عبر الاقتراض الخارجي

لجأت كثير من الدول النامية - حيث مستويات المعيشة المنخفضة والموارد الطبيعية النادرة - إلى الاقتراض من دول أجنبية كوسيلة للحصول على رأس المال. ففي الفترة ما بين 1974 و1978، اتجهت معظم دول أمريكا

الكفاء جزءاً كبيراً من مصروفات الحكومة، مما يجعل الإصلاح الهيكلي أكثر صعوبة على الرغم من معدل الإنتاجية المنخفض. كما فرضت بعض الالتزامات الاجتماعية والثقافية الوضع نفسه في اليابان لنحو عقدين من الزمان.

6- إدارة الموارد الطبيعية

واجهت المكسيك، وبعض الدول العربية، وروسيا، وجنوب أفريقيا، صعوبة في إدارة مواردها الطبيعية. وأدت العوائد من هذه المصادر إلى إطلاق موجة من الإنفاق غير الرشيد، وساهمت بدرجة أو بأخرى في الفساد. ويؤدي وجود هذه الأصول الثمينة إلى رفع قيمة العملة بصورة مبالغ فيها. ومع استمرار الإنفاق الحكومي يظهر التضخم، وترتفع الأسعار، وتتأثر صادرات الدول الأخرى سلباً (وهو ما يطلق عليه "المرض الهولندي"). وتحتاج إدارة هذه الثروة الطبيعية إلى مجموعة من القواعد المؤسسية التي تحكمها حتى لا تدمر باقي عناصر الاقتصاد. وتحاول روسيا حالياً - من خلال برنامج متوازن لتمويل صناعة النفط - مضاهاة التجربة النرويجية في هذا الصدد.

7- محاربة الفساد

تؤثر قضيتان اجتماعيتان هما الفساد وتباين الدخل على النمو الاقتصادي. فمعظم الدول التي يضرب الفساد في مؤسساتها - مثل المكسيك والهند وروسيا - تعاني من نمو اقتصادي بطيء، والعكس صحيح في الدول ذات معدلات الفساد المنخفضة مثل سنغافورة، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن القول بأن النمو يحاصر الفساد. إلا أن هناك استثناء لهذه القاعدة وهو الصين. فعلى الرغم من مستويات الفساد العالية المسجلة في بكين، تتزايد معدلات النمو. ولا شك أن الأوضاع الاقتصادية في الصين كانت ستغدو أفضل كثيراً في حال محاربة الفساد.

8- تقليص معدل تباين الدخل

يلعب التوزيع غير العادل للدخل دوراً في إعاقة النمو الاقتصادي، وهو بلا شك يضعف البناء الاجتماعي. ولا يحدث تباين الدخل احتقانات اجتماعية فحسب، وإنما يُضعف فرص النمو بسبب عدم تمتع شريحة كبيرة من السكان بالقوة الشرائية المطلوبة. وهكذا فالعائلات المعتمدة، ومشكلات البنية الأساسية، والتعليم، والفساد، وغياب الشرائح الضريبية هي أسباب أخرى للفقر، مما يؤثر سلباً على عدالة توزيع الدخل ومن ثم النمو.

9- ضبط الموازنات

من الضروري توضيح الفوضى الضاربة في الاقتصاد العالمي فيما يتعلق بحساب موازنات الدول. كل الأقاليم تقريباً لديها فائض في الموازنة (أو ربما عجز بسيط فيها). وتعاني دولة مثل اليابان من وجود فائض ضخم، فيما تتجمع أربعة أخماس نسب العجز في الاقتصاد

السنغافورية مثلاً يحتذى به. وقد تلجأ بعض الدول إلى المدخرات الأجنبية لتمويل الاستثمار، وهو الاتجاه الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية طوال عقود. ولكن المدخرات المحلية تصبح أفضل من المدخرات الأجنبية على المدى الطويل لعدة أسباب. أولها أن الدين ينعكس بالسلب على العملة المحلية بينما يؤثر بالكاد على أسعار الصرف، وثانيها أن بيع الأصول القومية لمستثمرين أجانب في مقابل الحصول على مدخراتهم يحرم الدولة من ثرواتها الطبيعية التي ينبغي الحفاظ عليها للأجيال القادمة، وهي المشكلة التي تواجه أمريكا حالياً.

3- إنشاء البنوك المركزية

تحمي قوى البنوك المركزية النمو الاقتصادي من التضخم، وهو ما يتضح في تجارب سنغافورة، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، ومؤخراً في المكسيك، والهند، وجنوب أفريقيا. وتوفر البنوك المركزية السيولة المالية اللازمة للنمو، ولكن بلا إفراط حتى لا ترتفع الأسعار فيحدث التضخم الذي بات كابوساً للاقتصاد العالمي. فالتضخم يرفع نسبة الفائدة وبالتالي يضعف العملة. لهذا توجه معظم البنوك المركزية جهودها نحو السيطرة على التضخم.

4- وضع سياسات الاقتصاد الجزئي

اكتسب تحرير التجارة أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي؛ والتحرير هنا يعني القضاء على معوقات التجارة، ودعم الاستثمار الأجنبي، ووضع سياسة مصرفية تتماشى مع السوق، وخصخصة الأصول التي تتمتع بقدرة تنافسية. لا شك أن الضوابط الاقتصادية كان لها تأثير إيجابي في دول مثل الصين، وإيطاليا، واليابان. فقد غدا التخلص من هذه القيود أمراً حتمياً مع تطور اقتصاد الدول ونمو الاقتصاد العالمي قبل أن تحدث أضرار كبيرة في نمو هذه الدول. وكما بدأت دول مثل الصين، وروسيا، والهند في التخلي عن تلك الضوابط، ستضطر بعض الدول العربية، ودول أوروبا الغربية إلى اتخاذ المسلك نفسه قريباً.

5- مرونة سوق العمل

لا تفرض الولايات المتحدة الأمريكية أي ضوابط تقريباً على سوق العمل، فلا يوجد قيود على التعيين أو الفصل، وهناك حد أدنى للأجور، وتُصرف إعانة بطالة قصيرة الأمد تمتد لنحو ستة أشهر، فيما يعد من أهم نقاط القوة الأمريكية. وتتمتع الصين وسنغافورة أيضاً بمرونة في سوق العمل، بسبب قلة قوانين حماية العمالة في الأولى، وضعف نقابات العمال في الثانية. أما في المكسيك، والهند، وجنوب أفريقيا، وأوروبا، فقوانين العمل مفصلة، وسوق العمل يخضع لقواعد صارمة تعوق الإنتاجية وتمنع الشركات من الإصلاح الهيكلي المطلوب، وترفع تكاليف العمالة. وتكتسب هذه المشكلة شكلاً أكثر وضوحاً في إيطاليا، حيث يستهلك سوق العمل غير



هذه الخلاصة متوفرة باللغتين العربية والإنجليزية
This publication is available in both Arabic and English

نشرة نصف شهرية تصدر عن:
الشركة العربية للإعلام العلمي "شعاع"



للاشتراك في (خلاصات)

لكم أو مؤسستكم أو لإهدائها لرئيس أو مرؤوس
أو لتلقيها لزميل أو عميل، يمكنكم
الاتصال بإدارة خدمات المشتركين.

الفرع الرئيسي

ص.ب 4002، مدينة نصر، القاهرة 11727، مصر
هاتف : 22633897 - 24036657 - 24025324 02 +2
فاكس : 22612521 02 +2
مكتب الإسكندرية : 3816322 03

السعودية : شركة قوافل المعرفة المحدودة

محمول : 0557351082

الرياض - ت : 2062228 - ف : 4738097

جدة - ت : 6576868 - ف : 6576844

الإمارات : شركة إدارة كوم - ت : 2678775 - ف : 2580966، دبي

الأردن : شعاع الأردن - ت : 5820385 - ف : 5820384، عمّان

الكويت : سيمز - ت : 5656911 - محمول : 7451511

للاستعلام أو الحصول على البيانات الحديثة

لمكاتبتنا في الوطن العربي وحول العالم
الرجاء زيارة

www.edara.com

تصدر (خلاصات)

منذ مطلع عام 1993 وتلخص باللغة العربية، أفضل الكتب
العالمية الموجهة للمديرين ورجال الأعمال، مع التركيز
على الكتب الأكثر مبيعا، والتي تضيف جديداً للفكر الإداري.
تهدف (خلاصات) إلى سد الفجوة بين الممارسات والنظريات
الإدارية الحديثة في الدول المتقدمة، وبيئة الإدارة العربية.
حيث توفر لهم معرفة إدارية مجرّبة وقابلة للتطبيق

رقم الإيداع: 6454

ISSN: 110/2357

تصدر عن « شعاع » أيضاً دورية

المختار الإداري

وتضم مقتطفات وخلاصات ومقتبسات شهرية
لأحدث ماتنشره مجلات العالم الإدارية.

الأمريكي. ولهذه المشكلة مضاعفات قصيرة المدى وأخرى طويلة
المدى. فعلى المدى القريب، يعني هذا الرقم أن الولايات المتحدة
تستهلك معظم السلع والخدمات من صادرات العالم، ما يضعنا
أمام احتمال تأثر الدول المصدرة - مثل الصين وألمانيا واليابان -
سلبا في حال تباطؤ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي. وتحتاج
الولايات المتحدة إلى مواصلة الاقتراض من المدخرات الدولية
لتحافظ على نموها الاقتصادي، مما سيقتضي بيع المزيد من
الأصول المحلية وزيادة الدين على المدى البعيد. ولكن هذه
الفوضى لا يمكن أن تستمر كثيرا لأن الاقتصاد العالمي لا يمكن
له البقاء على الوضع الحالي. فستبدأ أسعار الصرف في التكيف،
أو تطالب أي من الدول الدائنة بحقوقها عاجلا أو آجلا. وفي
هذه الحالة، ستحدث تغيرات كثيرة مثل انخفاض مستوى
المعيشة في الولايات المتحدة، وفقدان الآلاف من العمال - في
الدول المصدرة - لوظائفهم، ومعاناة باقي دول العالم من هبوط
حاد في معدلات النمو.

ويبدو دور المؤسسات الحكومية - سواء كان إيجابيا أم سلبيا -
ضروريا وحساسا في النقاط التسع السابقة، وهذا هو الهدف
النهائي من هذا الكتاب. فعندما تسمح الأحزاب السياسية
بارتفاع نسبة العجز في الموازنة، تفشل المؤسسات في القيام
بدورها. وحينما لا يسود القانون ويتعاطم الفساد والجريمة
المنظمة، فالمؤسسات تفشل أيضا. ولكن عندما تلعب الحكومة
دورها في تشجيع الادخار، واحتواء التضخم، واستثمار الموارد،
فهنا فقط تلعب المؤسسات الحكومية دورا فعالا. وفيما تقوم
الحكومة بدورها في تمويل معاشات كبار السن، والإنفاق على
التأمين الصحي، وتعليم الفقراء، فإنها تخلق المؤسسات اللازمة
لدعم النمو الاقتصادي المستمر.

المؤلف

ريتشارد فيتور: مُحاضر في مادة قوانين
العمل والسياسات الاقتصادية الدولية في
كلية "هارفارد" لإدارة الأعمال.

الكتاب

Author:	Richard H. K. Vietor
Title:	How Countries Compete Strategy, structure, and government in the global economy
Publisher:	Harvard Business School
ISBN:	-10: 1422110354 -13: 978-1422110355
Pages:	305

To read more about this book, use this link:
<http://www.amazon.com>